

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 26-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2018/6-B/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 15 أكتوبر/تشرين الأول 2018
اللغة الأصلية: الفرنسية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

للفترة من يوليو/تموز 2018 إلى يونيو/حزيران 2019

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد R. Bellin

مدير المراجعة الخارجية للحسابات

هاتف: 066513-2392



المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي
للفترة من يوليو/تموز 2018 إلى يونيو/حزيران 2019

جدول المحتويات

4	أولاً- الولاية والأهداف
5	ثانياً- المراجعات والتقارير
5	ثالثاً- المعايير والطرائق
6	رابعاً- مجالات المراجعة
6	ألف- مراجعات الأداء
8	باء- المراجعات الميدانية
8	جيم- مراجعة الكشوف المالية
10	الملحق الأول
	قائمة بالمواضيع المختارة لمراجعات الأداء في الفترة 2018-2019 وقائمة إرشادية بالمواضيع الممكنة للفترات التالية
11	الملحق الثاني
	قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية في الفترة 2018-2019

أولا- الولاية والأهداف

- 1- هذه الوثيقة المقدمة إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) للعلم هي خطة العمل السنوية لمراجع الحسابات الخارجي بشأن أنشطة المراجعة المقررة للفترة من يوليو/تموز 2018 إلى يونيو/حزيران 2019.
- 2- وبناء على قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، عُهد بالمراجعة الخارجية لحسابات **البرنامج** إلى الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي للفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022، وفقا للمادة 1-14 من النظام المالي لل**برنامج**.
- 3- وولاية مراجع الحسابات الخارجي محدّدة في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي لل**برنامج** وملحقه وفي الدعوة إلى تقديم طلبات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي. وتضم اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي الدعوة إلى تقديم الطلبات إلى جانب عرض خدمات مراجع الحسابات الخارجي، وخاصة عرضه التقني المفصّل الذي وافق عليه المجلس.
- 4- وتتمثل مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي في مراجعة الكشوف المالية لل**برنامج** (المادة 1-14 من النظام المالي) وإبداء الملاحظات، إذا رأى ذلك مناسبا، بشأن فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة والرقابة المالية الداخلية، وبشأن إدارة **البرنامج** وتسييره بصفة عامة (المادة 4-14 من النظام المالي).
- 5- وتشمل الولاية الممنوحة لمراجع الحسابات الخارجي في الاختصاصات التي اعتمدها المجلس التنفيذي مراجعة الكشوف المالية واستعراض أداء إدارة **البرنامج** وانتظامها.
- 6- ووفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي وبموجب المادتين 1-13 و3-13 من النظام المالي لل**برنامج**، يكون المدير التنفيذي للبرنامج مسؤولا عن إعداد الكشوف المالية وتقديمها. وتماشيا مع المادة 3-1 من النظام المالي، يكون المدير التنفيذي مسؤولا أيضا عن الإدارة المالية لأنشطة **البرنامج** أمام المجلس.
- 7- ووقع على خطاب التزام في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016 لكي يُضمّن، وفقا للمعيار 210 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، الفهم الواضح لالتزامات كل من إدارة **البرنامج** ومراجع الحسابات الخارجي.
- 8- والهدف من مراجعة الكشوف المالية هو الحصول على تأكيد معقول أن الكشوف المالية تُعطي صورة حقيقية ومنصفة، من جميع الجوانب الجوهرية، للوضع المالي لل**برنامج** ولنتائج العمليات المسجلة خلال السنة المالية، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وأن الكشوف المالية قد أُعدت بالامتثال للنظام المالي والسياسات المحاسبية المعلنة؛ وأن السياسات المحاسبية المطبقة تتسق مع السياسات المطبقة في السنة المالية السابقة؛ وأخيرا أن المعاملات قد أُجريت على نحو يمتثل للنظام المالي والسلطة التشريعية.
- 9- وفي إطار المراجعة المالية، يستعرض مراجع الحسابات الخارجي ويختبر، عند الضرورة، آليات معيّنة للرقابة الداخلية لها أثر جوهري على إعداد الكشوف المالية. ويأخذ مراجع الحسابات الخارجي في الحسبان الضوابط الداخلية المنطبقة على إعداد الكشوف المالية بهدف وضع إجراءات المراجعة الملائمة للموضوع دون السعي للتعبير عن رأي بشأن فعالية تلك الضوابط. ويستهدف هذا العمل أساسا تحديد استراتيجية المراجعة المالية غير أنه قد يساعد أيضا على استبانة الفرص لتعزيز الرقابة الداخلية وإعلام **البرنامج** بها.
- 10- وفيما يتعلق باستعراض الأداء، تستهدف عمليات المراجعة إلى تحديد مدى الاضطلاع بالأنشطة في المجالات المستعرضة وفقا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية ومدى إمكانية تحسينها.
- 11- وستهدف مراجعات الأداء أيضا إلى ضمان تمشي الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات من جميع الجوانب الجوهرية مع أحكام النصوص الأساسية لل**برنامج**.

ثانياً- المراجعات والتقارير

- 12- وفقاً للاختصاصات، يتعين على مراجع الحسابات الخارجي أن يعد كل عام تقريراً عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (يقدم إلى المجلس للموافقة عليه)، مشفوعاً برأي بشأن الحسابات وتقاريرين عن أداء إدارة البرنامج وانتظامها، يُشار إليهما باسم "تقرير مراجعة الأداء" (ويقدمان إلى المجلس للنظر فيهما). ويبلغ مراجع الحسابات الخارجي أيضاً عن زيارته إلى المكاتب الميدانية (مكاتب إقليمية ومكاتب قطرية ومكاتب أخرى) في الخطابات الإدارية الموجهة إلى المدير التنفيذي. وأخيراً، يتولى مراجع الحسابات الخارجي التصديق على مشروع التقرير السنوي عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المقدم من الأمانة إلى المجلس للنظر فيه.
- 13- وكقاعدة عامة، سترسل الخطابات الإدارية بشأن المكاتب الميدانية إلى الأمانة فقط. ومع ذلك، يحتفظ مراجع الحسابات الخارجي بالحق في التطرق في تقاريره المرفوعة إلى المجلس إلى أي مسائل يلاحظها في المكاتب الميدانية وينبغي استرعاء انتباه المجلس إليها. وعلاوة على ذلك وتجاوزاً لما هو متوقع بناءً على الاختصاصات، قرر مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي تلخيص الملاحظات المقدمة سنوياً في الميدان ضمن وثيقة تُرفع إلى المجلس والمدير التنفيذي.
- 14- وستجري مراجعة الكشوف المالية على مرحلتين في مقر البرنامج على النحو التالي: مراجعة مؤقتة في خريف السنة المالية قيد الاستعراض (من 15 إلى 26 أكتوبر/تشرين الأول 2018 بالنسبة إلى السنة المالية 2018) من أجل فهم آليات الرقابة الداخلية واختبارها، ومراجعة ختامية في الربع الأول عقب إقفال الحسابات (من 18 فبراير/شباط إلى 8 مارس/آذار 2019 بالنسبة إلى السنة المالية 2018) من أجل فحص حجم معين من المعاملات.
- 15- وستتطوي كل مراجعة من المراجعتين الـاثنتين للأداء على بعثتين في المقر في الفترة من سبتمبر/أيلول 2018 إلى فبراير/شباط 2019 هما بعثة تحضيرية لاستكمال تخطيط المراجعة وتحديد العمليات الرئيسية وبعثة ختامية لاختبار الضوابط وجمع الأدلة واستخلاص الاستنتاجات.
- 16- وسيجري مراجع الحسابات الخارجي عدداً من الزيارات الميدانية إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية أساساً. وستتناول هذه المراجعات مدى انتظام إدارة المكاتب وسُتسهم أيضاً في مراجعات الأداء وفقاً للمواضيع المختارة. وقد تشمل كذلك فحص عيّنات مختارة تمثيلاً مع المخاطر في مجالات تؤثر في الكشوف المالية. وبالنسبة إلى الفترة من يوليو/تموز 2018 إلى يونيو/حزيران 2019، ستجري المراجعات الميدانية في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2018.
- 17- وبالنسبة إلى الفترة من 1 يوليو/تموز 2018 إلى 30 يونيو/حزيران 2019، فإن تاريخ تقديم تقارير مراجعة الأداء الختامية إلى أمانة المجلس هو 29 مارس/آذار 2019. أما تاريخ تقديم تقرير مراجعة الكشوف المالية والرأي بشأن الحسابات فهو 12 أبريل/نيسان 2019.

ثالثاً- المعايير والطرائق

- 18- ستجري مراجعة الكشوف المالية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والنظام المالي للبرنامج والاختصاصات الإضافية الملحقة به، حسبما تنص عليه المادة 14-3 من النظام المالي. وهذه المعايير هي جزء من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تحكم أيضاً الطريقة التي يتبعها مراجع الحسابات الخارجي في مراجعات الأداء والانتظام.
- 19- وتقتضي كل هذه المعايير من مراجع الحسابات الخارجي أن يمثل لقواعد السلوك المهني السارية ويحتكم إلى تقديره المهني ويبيدي تفكيراً نقدياً واستقلالاً في المراجعة. ولا يجوز للهيئات التشريعية ولا للهيئات الرئاسية التابعة لمنظمة معينة أن تتدخل في اختيار المسائل التي تخضع للمراجعة أو تخطيط العمل أو جدولته أو تنفيذه أو الإبلاغ عن النتائج أو رصد المراجعات.
- 20- ولأغراض تتعلق بتخطيط المراجعة، ستُنظَّم المراجعات المالية ومراجعات الأداء على السواء حول ثلاثة أهداف رئيسية هي التالية: فهم الكيان، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، واستبانة المخاطر المهمة.

- 21- وسيخطط مراجع الحسابات الخارجي عمله من أجل ما يلي:
- ◀ التصدي للشواغل الرئيسية التي تساور البرنامج وهيئاته الرئاسية فيما يتعلق بأهداف الكفاءة والفعالية والاقتصاد في الحوكمة واستخدام الموارد المتاحة من الجهات المانحة. وبالتالي، ينبغي للمراجعات أن تتناول المسائل الهامة، ولا سيما المسائل ذات الأهمية المالية أو الاستراتيجية؛
 - ◀ إدماج هذا النهج، أولاً، في تحليل لجميع أنواع المخاطر التي قد تقوض قدرة البرنامج على تحقيق النتائج التي تتوقعها الدول الأعضاء، وثانياً، في برامج المراجعة الداخلية والتقييم. وينبغي لمجالات الرقابة المختارة أن تعود على البرنامج بقيمة مضافة، ولا سيما لأن المخاطر ذات الصلة عالية ولأن هذه المجالات لم تُدرس دراسة متعمقة خلال المراجعات التي أجرتها هيئات رقابية أخرى مؤخرًا.
- 22- وسوف يراعي مراجع الحسابات الخارجي أيضاً في تخطيطه قدرته على مراجعة المجال المعني، أخذاً في الحسبان المعلومات المتاحة والموارد والأطر الزمنية الممنوحة له.
- 23- وقد حدّث مراجع الحسابات الخارجي تحليله للمخاطر بهدف تحديد خطة عمله للفترة من يوليو/تموز 2018 إلى يونيو/حزيران 2019 واستراتيجيته للمراجعة المتعددة السنوات مما يمكنه من تحديد قائمة بمجالات الرقابة التي يرجح لها أن تتطلب مراجعة للأداء بسبب أهميتها للبرنامج والقيمة المضافة لمراجعتها.
- 24- ويتجاوز عدد مجالات المراجعة الممكنة بطبيعة الحال عدد المراجعات المقرر إجراؤها في الفترة من يوليو/تموز 2018 إلى يونيو/حزيران 2019 (اثنان).
- 25- ولا يعرض الملحق 1 الموضوعين المختارين للمراجعة خلال الفترة من يوليو/تموز 2018 إلى يونيو/حزيران 2019 فحسب بل يتضمن أيضاً قائمة احتياطية من المجالات ذات الأولوية معدة من منظور متعدد السنوات بغية تعزيز إمكانية التنبؤ بالتخطيط واتساقه من سنة إلى أخرى. وسوف تساعد هذه القائمة الموسعة أيضاً على توجيه المناقشات اللاحقة مع الإدارة والهيئات الرقابية الأخرى والمجلس، ولا سيما من أجل تلافي ازدواجية العمل.
- 26- والمواضيع المذكورة للفترة التالية إرشادية فحسب. ويجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يراجع المواضيع المختارة للفترة الأولى فقط. وتنفّج الاستراتيجية المتعددة السنوات كل عام أثناء إعداد خطة العمل السنوية.
- 27- ويتضمن الملحق الثاني قائمة بالمراجعات الميدانية المقرر إجراؤها خلال هذه السنة.
- 28- وخلال مرحلة التخطيط التشغيلي لكل مراجعة، ينبغي أن تكمل خطة العمل السنوية هذه بتقييم مبدئي يسمح بتحديد نطاق المراجعة بمزيد من الدقة وإعداد اختصاصات تقدّم إلى الإدارة وصياغة خطة التزام لأفرقة المراجعة.
- 29- وبغية الاضطلاع بهذا التخطيط التشغيلي، سينظم مراجع الحسابات الخارجي اجتماعات عمل مع إدارة البرنامج قبل بدء كل مهمة من مهام المراجعة.

رابعاً- مجالات المراجعة

ألف- مراجعات الأداء

1- ميزانيات الحوافظ القطرية

- 30- تشكل ميزانيات الحوافظ القطرية عنصراً محورياً من خريطة الطريق المتكاملة وهي الإصلاح الرئيسي المُستهل في عام 2016 لمواءمة الأهداف الاستراتيجية للأمم المتحدة (أهداف التنمية المستدامة) مع أغراض البرنامج وأهدافه الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية المتوقعة والآثار المباشرة المنشودة والنواتج والأنشطة والموارد التي تنتجها البلدان وجهات مانحة أخرى. وبوضع خطر رؤية يربط الوسائل بالغايات والحصائل، يهدف هيكل الميزانية الجديد المُتصور في استعراض الإطار المالي للبرنامج إلى تعزيز المساءلة والشفافية.

- 31- وقد عمل البرنامج حتى الآن في إطار وضع ميزانية إيراداته ومصروفاته على أساس المشاريع بتعيين فئة نشاط لكل مشروع⁽¹⁾ محددة في لائحته العامة. وأعطى هذا النهج صورة مجزأة عن العمليات المنفذة في بلد معين ولم يسمح بإرساء علاقات مع السياسة العامة أو الأغراض المتوخى تحقيقها.
- 32- ويعتزم البرنامج تنفيذ خطة استراتيجية قطرية في كل بلد بين عامي 2016 و2019 بتكليف أهداف خطة البرنامج الاستراتيجية على المستوى المحلي. وتجمع هذه الخطط كل العمليات والموارد ضمن بلد معين في هيكل واحد وترسي علاقة بين الموارد المحصلة والنتائج المحققة والنفقات المتكبدة لتحقيقها.
- 33- وتجسد ميزانيات الحوافز القطرية الخطط الاستراتيجية القطرية من الناحية المالية. وتحدّد العلاقة بين أغراض البرنامج الاستراتيجية والأنشطة بالنسبة إلى المكاتب القطرية والجهات الشريكة المتعاونة التي تصمم ميزانيتها كما تصمم ميزانية المكتب القطري.
- 34- وفي يوليو/تموز 2018، اضطلع 70 مكتبا قطريا بأنشطته تبعا لهيكل الميزانية الجديد (سواء في حال الخطط الاستراتيجية القطرية المعتمدة أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية) بينما اتبع 12 مكتبا الهيكل القديم.
- 35- وسيكون الغرض من هذه المراجعة بحث فعالية إدارة ميزانيات الحوافز القطرية وكفاءتها ولا سيما فيما يتعلق بأغراض الشفافية التي يتوخى البرنامج تحقيقها بموجب استعراض إطاره المالي.
- 36- والأسئلة الرئيسية التي ستطرحها المراجعة هي الآتية:
- ◀ هل تضمن ميزانيات الحوافز القطرية بشكل معقول التقيد بالشروط التي تفرضها الجهات المانحة وبموافقات المجلس؟
 - ◀ هل تميّز فئات التكاليف المعتمدة في استعراض الإطار المالي (التحويل والتنفيد وتكاليف الدعم المباشرة المعدلة وتكاليف الدعم غير المباشرة) تمييزا واضحا بما فيه الكفاية لتجنب الازدواج وضمان فهم المصروفات المتكبدة؟
 - ◀ هل تمتلك الميزانيات المخصصة للجهات الشريكة المتعاونة لهيكل الميزانية الجديد؟
 - ◀ ما هو أثر تنفيذ استعراض الإطار المالي على إدارة الميزانية وما هو عبء عمل المكاتب القطرية؟
- 2- منع التدليس والكشف عنه والمعاقبة عليه
- 37- يتعرض البرنامج بوجه خاص لخطر التدليس بسبب نشاطه وأماكن عمله وطبيعة أصوله وتنظيمه الشديد اللامركزية والعدد الكبير من الجهات الشريكة التي يتفاعل معها. ويجري الكشف عن حالات التدليس بانتظام على نحو ما تشهد عليه التقارير السنوية للمفتش العام إلا أن عدد الحالات يظل محدودا.
- 38- ويخصص البرنامج موارد لا يستهان بها لمنع التدليس والكشف عنه والمعاقبة عليه وقد كُفّ جهوده منذ عام 2010، وخصوصا عبر سياسته لعدم التسامح المطلق مع الموظفين. ويرد ملخص هذه السياسة لمكافحة التدليس والفساد في الوثيقة المعنونة "سياسة مكافحة التدليس والفساد"⁽²⁾.
- 39- ويعاد النظر حاليا في نظام إدارة المخاطر المؤسسية وقد أنشئت شعبة لإدارة المخاطر المذكورة لتتولى هذه المهمة محل شعبة المالية والخزانة التي اضطلعت بهذه المسؤولية حتى عام 2017. وتولت هذه الشعبة الجديدة أيضا مهمة إدارة نظام الرقابة الداخلية.

(1) عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش والمشاريع الإنمائية والعمليات الخاصة.

(2) الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-E/1 الصادرة في 20 أبريل/نيسان 2015.

- 40- وعموماً، تتراوح قيمة الخسائر المرتبطة بالتدليس في القطاعين العام والخاص في المتوسط بين 1 و5 في المائة من مجموع الموارد غير أن القيمة المتصلة بحالات التدليس المفترضة أو القائمة التي أبلغ عنها البرنامج في كشوفه المالية وصلت إلى 538 540 دولاراً أمريكياً في عام 2017 مما يساوي نسبة 0.008 في المائة من مجموع موارد.
- 41- وستستهدف المراجعة فحص فعالية وكفاءة الاستراتيجيات والأنشطة لمنع التدليس والفساد والكشف عنهما والمعاقبة عليهما.
- 42- والأسئلة الرئيسية التي ستكون موضع بحث المراجعة هي الآتية:
- ◀ هل يتوافق النهج المتبع في البرنامج مع المعايير الدولية بشأن تعريف التدليس والفساد ومنعهما والكشف عنهما؟
 - ◀ هل حُدِّدت القطاعات الرئيسية المعرضة للتدليس على الوجه الصحيح؟
 - ◀ هل ينجم العدد القليل لحالات التدليس أو حالات التدليس المفترضة المُبلغ عنها سنوياً في الكشوف المالية عن سياسة شديدة الفعالية لمنع التدليس؟
 - ◀ هل تضمن آليات الكشف عن التدليس التي تنفذها المنظمة بشكل معقول الكشف عن جميع حالات التدليس المهمة؟
 - ◀ هل تعتبر الموارد والوسائل المخصصة لمكافحة التدليس ملائمة؟

باء- المراجعات الميدانية

- 43- تقضي اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي بأن يراجع كل عام حسابات عدد من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.
- 44- ولدى اختيار المكاتب الميدانية، أخذنا في الحسبان تحليلنا للمخاطر ومدى ملاءمة المكاتب المعنية لإجراء مراجعاتنا للأداء وقرب أحدث مراجعات أجرتها إحدى الهيئات الرقابية.
- 45- وكفلنا أيضاً أن تشمل القائمة المكاتب القطرية الواقعة في المناطق الجغرافية التي تغطيها المكاتب الإقليمية المقرر فحصها في ذلك العام.
- 46- وتجري أغلب تدخلات البرنامج حالياً في حالات الطوارئ في مناطق منطوية على مخاطر أمنية كبيرة. ونظراً إلى صعوبة العمل في مثل تلك البيئات التي تتسم بطبيعتها بعدم الاستقرار، لا نستبعد استثناء بلد أو أكثر من البلدان المزمع زيارتها.
- 47- وأخذت في الحسبان أهمية المبالغ المعنية غير أن تقديرنا المهني قد يؤدي بنا إلى التخلي عن الالتزام بمنهج مالي حصري في حالات معينة. ويتضمن الملحق الثاني قائمة المواقع المتوقعة.
- 48- وسوف تبحث المراجعات بحثاً منهجياً مدى انتظام الإدارة فيما يتصل بالتمويل والموارد البشرية وإدارة الأصول والتنسيق مع الهيئات الأخرى.
- 49- وسوف تسمح المراجعات الميدانية أيضاً بجمع المعلومات المفيدة لمراجعتي الأداء المقرر إجراؤهما خلال العام وإكمال عمليات التدقيق الإضافية اللازمة لمراجعة كشوف البرنامج المالية.
- 50- والغرض من استحداث مراكز الامتياز هو أن تكون وسيلة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وهو ما يشكل عنصراً رئيسياً من خطة البرنامج الاستراتيجية. وفي الوقت المناسب، قد يحدد مراجع الحسابات الخارجي موعداً لفحص واحد أو أكثر من هذه المراكز في إطار الزيارات الميدانية. وعند الضرورة، يُدرج عرض عام لهذا الموضوع عندئذ في أحد تقارير مراجع الحسابات الخارجي المقدمة إلى المجلس.

جيم- مراجعة الكشوف المالية

- 51- استنتج مراجع الحسابات الخارجي في تقييمه المبدئي أن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج تتسم بوجود خطر متأصل شديد نتيجة لطبيعة عمليات البرنامج الرئيسية وموقعها وهيكله الشديد اللامركزية الذي يوفر للمسؤولين القطريين قدراً لا يستهان به من الاستقلال.

52- وأكدت الخبرة المكتسبة خلال المراجعة المالية لعامي 2016 و 2017 هذا التقييم المبدئي وأدت إلى ترسيخ التنسيق بين جميع أفرقة المراجعة (المراجعة الميدانية ومراجعة الأداء والمراجعة المالية) بهدف ضمان أخذ المسائل الناشئة عن الميدان في الاعتبار على نحو ملائم لأغراض المراجعة المالية. وهذا هو الحال بوجه خاص في الفترة من 1 يوليو/تموز 2018 إلى 30 يونيو/حزيران 2019 لأن للمواضيع التي تشملها مراجعة الأداء (منع التدليس والكشف عنه؛ وميزانيات الحوافظ القطرية) آثارا مباشرة على المراجعة المالية في سياق تنفيذ المعيار 240 المتعلق بالتدليس من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وإجراءات مراجعة الحسابات الخاصة بالكشف المالي الخامس فيما يتصل بميزانيات الحوافظ القطرية.

53- وعلاوة على ذلك، حدد مراجع الحسابات الخارجي استنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال هاتين السنتين الأوليين مجالين محفوفين بالمخاطر في الكشوف المالية هما التاليين:

(أ) سيكون إثبات الإيرادات المتعلقة بالمساهمات أول مجال يستوجب التيقظ الخاص نظرا إلى أهمية الموضوع بالنسبة إلى منظمة تعتمد اعتمادا تاما على المساهمات الطوعية. ولأغراض المراجعة المالية لعام 2018 سيواصل مراجع الحسابات الخارجي تخصيص مراجع محتك للنظر في إثبات الإيرادات، ويولي عناية خاصة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة في عامي 2016 و 2017، ويستند إلى إجراءات متعمقة للثبوت المباشر.

(ب) حدد مراجع الحسابات الخارجي في السنوات المالية السابقة أن التحويلات القائمة على النقد المتنامية بسرعة شكلت مجالا عالي المخاطر وأدت إلى تخصيص مراجع محتك للحسابات لهذا المجال بالتحديد لإجراء فحص معمق، وإلى تقديم ملاحظات وتوصيات في تقارير المراجعة المالية للسنتين الماليتين 2016 و 2017. وبالنسبة إلى السنة المالية 2018، سيستند مراجع الحسابات الخارجي إلى هذه الخبرة السابقة لبحث طريقة تنفيذ التوصيات وسبل الاضطلاع بهذا النشاط في الميدان، وخصوصا في الأردن حيث كانت التحويلات القائمة على النقد مجالا ذا أولوية لتحقيق الفريق الميداني.

54- وإضافة إلى المخاطر الشديدة المشار إليها أعلاه وخطر الغش خلص مراجع الحسابات الخارجي إلى تعرض الحسابات التالي ذكرها لخطر متواصل وخطر رقابي شديدين:

(أ) النقد ومكافئات النقد

(ب) جرد المخزون

(ج) حسابات البائعين والنفقات المستحقة والمشتريات

55- وفيما يتعلق بهذه الحسابات المهمة المعرضة لخطر مركب شديد، سيتعمق مراجع الحسابات الخارجي في اختبار آليات الرقابة الداخلية خلال المراجعة المؤقتة وسيجري اختبارا موسعا للتحقق خلال المراجعة النهائية. وسيستند أيضا إلى إجراءات خارجية للثبوت المباشر ويأخذ في الاعتبار المسائل التي يبلغ عنها الفريق المعني بالمراجعة الميدانية والفريق المعني بمراجعة الأداء إن وُجدت.

56- وللنهوض بالكشف عن أخطاء جوهرية قد تنشأ عن هذا الخطر في الكشوف المالية، فإن استراتيجية مراجعة الحسابات تتضمن القيام بأعمال المراجعة المالية على المستوى المحلي أثناء الزيارات إلى المكاتب الميدانية.

الملحق الأول

قائمة بالمواضيع المختارة لمراجعات الأداء في الفترة 2018-2019 وقائمة إرشادية بالمواضيع الممكنة للفترات التالية

/2020-2019 2022-2021/2021-2020	2019-2018	2018-2017/20172016 (تذكير)
قياس الأداء والخطط الاستراتيجية القطرية	ميزانية الحافظة القطرية	استعراض اللامركزية
استهداف المستفيدين من التحويلات القائمة على النقد	منع التدليس والكشف عنه والمعاقبة عليه	التغييرات في الموارد البشرية
مهمة الرقابة في البرنامج		الخسائر المرتبطة بالأغذية
الشركاء المتعاونون		تكثيف الموارد وتقليصها في بداية عمليات الطوارئ ونهايتها
الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تحسين القدرات		
التنسيق بين الوكالات		

الملحق الثاني

قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية في الفترة 2018-2019

2019-2018	
نيروبي	المكاتب الإقليمية
بنما	
بنغلاديش	المكاتب القطرية
غواتيمالا	
هايتي	
الأردن	
أوغندا	
جمهورية تنزانيا المتحدة	